تمهيد

جاء الإصدار السابق من التقرير العربي للتنمية المستدامة في ربيع عام 2020، وتزامن مع مد جائحة كوفيد-19 التي ما سَلِم من تداعياتها المدمرة بلد في المنطقة العربية، بل في العالم. وحتى قبل الجائحة، كانت المنطقة متأخرة عن التقدُّم المنشود على مسار أهداف التنمية المستدامة، وكانت الحاجة فيها ماسة إلى تحوّلات هيكلية لتحقيق التنمية المستدامة بشتى أبعادها. وتصدّت البلدان العربية لتفشي الجائحة بحشد الجهود والطاقات للحد من الخسائر في الأرواح وسُبُل العيش والاقتصاد. وتكبّدت الدول خسائر جسيمة في التنمية المستدامة، ما تسبَّب بانتكاس في تقدُّمها نحو أهداف التنمية المستدامة. وحتى اليوم، لم تتعاف المنطقة تماماً من الصدمات التي ضربت اقتصاداتها وأنظمتها الصحية والتعليمية.

وتفاقمت هذه الأزمة بعد نشوب الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وما تلاها من اضطرابات كبيرة في سلاسل الإمداد العالمية، من أخطر آثارها تهديد الأمن الغذائي في المنطقة العربية. فالمنطقة مستوردٌ رئيسي للمواد الغذائية الأساسية، ويخيم الصراع على ثلث بلدانها، ما يكشفها بشدة لآثار تقلُّب الأسعار ونقص الأغذية. والمنطقة شديدة التعرُّض لارتفاع درجات الحرارة، وشح المياه فيها معضلة مزمنة، وتتواتر عليها فترات الجفاف، والعواصف الرملية، وغير ذلك من الكوارث الطبيعية. وباعتبار أن المنطقة من الأشد تأثُّراً بأزمة المناخ، فقد اشتدّت عليها أضرار هذه الصدمات المتزامنة.

لم يكن من المستغرب، إذن، أن تركِّز غالبية الحكومات العربية جهودها على الاستجابة للأزمات، وتحصين منعتها، وتدارك مكامن الضعف في اقتصاداتها، لا سيّما في ضوء التحدّيات الاقتصادية الهيكلية المزمنة. وما يثير القلق بشكل خاص هو مدى قدرة الخدمات الصحية والتعليمية والهياكل الأساسية الرقمية على مواجهة هذا التحدّي؛ ومدى تأثير الأزمات المتزامنة على خطط التنويع الاقتصادي؛ وكيف تتأثَّر الاقتصادات المتوسطة الدخل، التي تتركَّز أنشطتها، أكثر فأكثر، في قطاع الخدمات. وأضحت الحاجة ملحة لزيادة القدرة التصنيعية وتسريع إدماج الاقتصادات العربية في سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية. كما عاد موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى الواجهة، ليس فقط في سياق التجارة، بل أيضاً في سياق الاتصال الرقمي والخدمات الصحية والأمن الغذائي، وغير ذلك من المجالات الرئيسية.

وقد أُولي اهتمام كبير، في محله، لتقييم برامج الحماية الاجتماعية، ومدى قدرتها على حماية السكان المعرَّضين للمخاطر من الصدمات. وظهرت مكامن ضعف جديدة مع تقلُّص الطبقة الوسطى واتساع فجوة التفاوت في الثروة في الغالبية العظمى من البلدان.

ومع تعدُّد الأزمات، تعود إلى الواجهة أيضاً أهمية القطاع العام كضامن أساسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فمن الدروس المستفادة الرئيسية خلال الفترة الأخيرة أن المؤسسات العامة لا تزال هي الطرف الأساسي القادر على قيادة خطة التنمية المستدامة القائمة على نهج

حقوقي وشامل للجميع. ولكن هذا لا يعني التقليل من شأن نَهج المجتمع بأكمله لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالقطاع الخاص القوي والنشط ضروري لإيجاد فرص العمل اللائق للشباب والشابات العاطلين عن العمل في المنطقة، الذين بلغت نسبتهم 26 في المائة. وعلى القطاع الخاص قيادة التحوّل نحو إنتاج مستدام يحمي صحة الكوكب وسكانه. والمجتمع المدني النابض والحر هو ركيزة المجتمعات الديمقراطية التي تحاسب الحكومات وتمكّن المواطنين وتنادي بالحقوق للجميع.

لكن ما تأكد من هذه الأزمات هو أن السياسات والقوانين والأُطُر والآليات المعتمَدة هي التي تحدِّد، آخر الأمر، مِنعة المنطقة من عدمها. ولذلك، لا بدّ من إعادة تفحُّص **اتّجاهات السياسات العامة التي تعتمدها الدول**، ومن ثم إما تعزيز هذه السياسات أو تغييرها، وإذا كانت مفقودة اعتمادها، لتحصين المجتمعات العربية إزاء الصدمات، واستشراف المخاطر، وحماية شعوبنا واقتصاداتنا وبيئاتنا. واتّجاهات السياسة العامة التي تختارها بلدان المنطقة ستؤثّر في قدرتها على التنسيق بفعالية من أجل إحداث التغيير على المستوى العالمي، لا سيّما في ما يتعلق بالأوجه الهيكلية من عدم المساواة في البنية المالية العالمية، وفي إدارة أزمة المناخ.

وعلى هذه الخلفية، يحلِّل إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة توجُّهات السياسات التي اعتمدتها البلدان العربية الـ 22 من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويدرس التقرير اتّجاهات السياسات الرئيسية على مستوى المنطقة ومجموعات البلدان، فيتيح للقارئ، في تقرير واحد وللمرة الأولى، فرصة لتبيُّن مواضَع تركُّز الجهود لمقاربة كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. بناءً على الحواجز الهيكلية المحدَّدة في إصدار عام 2020 للتقرير، وما تضمّنه من توصيات لإزالتها، يدرس الإصدار الحالي اتّجاهات السياسة العامة التي تعوق التقدُّم نحو أهداف التنمية المستدامة، وذلك بهدف تحديد إمكانيات المضي قُدُماً، والثغرات التي تتطلب معالجتها قدراً أكبر من الجهد، أو نَهجاً مختلفاً تماماً. ويسلِّط التقرير الضوء على أهمية وإمكانات العمل الإقليمي لتحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة الـ 17.

وفي منطقة يثقلها الدَين ويتقلَّص حيّزها المالي، يتطرَّق التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024 إلى صعوبات تمويل كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب التقييمُ الكاملُ لحالة تمويل كل هدف المزيد من العمل، ولكن قبل ذلك، نحتاج بشكل عاجل إلى نقاش أوسع وأعمق يربط مشهد السياسات العامة بالمشهد المالي. بهذه الطريقة فقط يمكننا أن نتوصل إلى طُرق أكثر فاعلية لإحداث التأثيرات التي ننشد.

وتتأثّر بلدان عديدة في المنطقة بالصراعات، منها الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن. وعلاوة على تداعيات الصراع المأساوية، سُجِّل في هذه البلدان تراجُعٌ كبير في المؤشرات الرئيسية للتنمية. ويَصْدُرُ هذا التقرير بينما تعصِف بغزة حرب مدمّرة أودت، حتى الآن، بعشرات آلاف الضحايا، وقضت على البنية التحتية الأساسية، وبات سكان القطاع مهدَّدين بالمجاعة، وقوضت الثقة في الآليات المتعدِّدة الأطراف. وفي مثل هذه الأوقات المظلمة، يلوح بصيص النور فقط في التمسُّك بسيادة القانون وإطار حقوق الإنسان والعدالة، والالتزام المثابر بمبادئ المساواة واحترام كرامة كل امرأة ورجل وطفل. هذه المبادئ هي نفسها التي نتوقعها ونتطلع إليها على الصعيد العالمي، وهي ما نسترشد به في عملنا، وفي ما نقدّم من مشورة للسياسات العامة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

لقد أَنجزت منطقتنا الكثير، حتى في المجالات التي افترضنا أنّا تأخرنا فيها، وحتى في المجالات الناشئة كالذكاء الاصطناعي والتقنيات التوليدية. لا بدّ لنا من البناء على إنجازاتنا، وصقلها وتحسينها، وتعظيم نطاقها عند الاقتضاء. والدرب لا يزال أمامنا طويلاً؛ وأعمالنا تؤثِّر، مباشرة، في حياة 464 مليون إنسان، فليس لدينا ترف تضييع الوقت.

رولا دشتي

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة
الأمينة التنفيذية للإسكوا